

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وأفاق

Small and medium sized enterprises in Algeria: Reality and prospect

لطيفة جباري / د. محمد الطاهر دريوش، جامعة خنشلة، الجزائر.

تاريخ التسليم: (2017/10/19)، تاريخ القبول: (2017/12/14)

Abstract :

The small and medium sized enterprises sector was one of the pillars of the national economy; therefore Algeria has made efforts to considering the advancement of this sector and its development, through many of the reforms in order to bring him out of the difficulties and problems facing the financing of special. The increasing interest in this type of institution is evident role in achieving social and economic development of the real state financing to provide jobs and attract domestic saving and export development. The definition by small and medium sized enterprises in Algeria through law guideline for The development of small and medium sized enterprises of the year 2017, and to hilight the role played by these institution in building the national economy . The increasing interest of the Algerian state in small and medium-sized enterprises on account of the most important sectors that may help the state to emerge from the crisis of the collapse of oil prices. Small and medium sized enterprises have not so far the desired developmental role, because of the many difficulties faced by. **Key words :** small and medium-sized enterprises-funding-economic development

ملخص :

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني، لذلك فإن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، من خلال جملة من الإصلاحات بهدف إخراجها من الصعوبات والمشاكل التي تواجهها خاصة التمويلية منها. ويتزايد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات أضحى جلها دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير مناصب الشغل وجذب وتعبئة المدخرات وتنمية الصادرات. وهدف البحث الحالي إلى التعرف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر سنة 2017، وإبراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في بناء الإقتصاد الوطني . وأهم ماتم استخلاصه من هذا البحث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشهد اهتماما كبيرا من طرف الحكومة وذلك باعتبارها من أهم القطاعات التي قد تساعد الدولة في الخروج من أزمة إنهيار أسعار البترول. إلا أن هذه المؤسسات لم تحقق بعد الدور التنموي المرجو منها، وذلك راجع للصعوبات الكثيرة التي تواجه هذا القطاع . **الكلمات المفتاحية:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، التنمية الاقتصادية.

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ في جميع دول العالم، سواء متقدمة أو نامية وذلك من خلال الدور الريادي والحيوي الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء حيث تساهم في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توظيف رؤوس الأموال لإشباع حاجات السوق والأفراد في مجالات قد لا تهتم بها الشركات الكبرى، بالإضافة إلى المساهمة بفعالية في التصدير وخلق مناصب شغل.

وإذا كانت هذه المؤسسات مهمة في الدول المتقدمة، فإنها تعتبر أهم رهانات وانشغالات السياسة الاقتصادية في الدول النامية عامة والجزائر خاصة. وذلك راجع للإدراك المتصاعد للدولة الجزائرية لأهميتها باعتبارها وسيلة لبعث الإنتاج الصناعي وتجاوز الطبيعة الريعية للاقتصاد الوطني. وقد قامت الجزائر بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد وإنشاء هياكل تهتم بدعم وتطوير هذه المؤسسات. بالإضافة إلى تهيئة أرضية تشريعية وتنظيمية للنهوض بهذا القطاع الهام، ومواجهة المشاكل التي تواجهه خاصة التمويلية منها والتي قد تحد من تحقيقه للأهداف التنموية المرجوة منه.

تدرج إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: ما مدى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وكيف يمكن النهوض بها؟

ومن أجل معالجة إشكالية هذه الدراسة تم تقديم رؤية فكرية حول تجربة الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية جاءت كما يلي:

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وإجراءات مواجهتها .

وفي مايلي تفصيل لهذه المحاور

المحور الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكل دولة لها تعريفها الخاص وفقا لعدة اعتبارات أهمها: درجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والصناعي ومستوى معيشة الأفراد في هذا البلاد.

والجزائر على غرار باقي الدول وجدت صعوبات في وضع تعريف دقيق لهذه المؤسسات، فلم يكن هناك أي تعريف قانوني منذ الاستقلال والى غاية سنة 2001، لكن كانت هناك بعض المحاولات لإعطاء تعريف يتماشى والطبيعة الاقتصادية للجزائر في تلك الفترة ويمكن إيجاز هذه المحاولات فيما يلي:

المحاولة الأولى: خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) عند وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية لوزارة الصناعة والطاقة، تم الاتفاق على ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "هي كل وحدة إنتاجية مستقلة قانونيا وتوظف اقل من 500 عامل كما تحقق رقم أعمال سنوي اقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشاؤها اقل من 10 مليون دينار جزائري". ويمكن أن تكون مؤسسات ولائية وبلدية أو فروع مؤسسات وطنية أو شركات مختلطة أو خاصة أو حتى مؤسسات مسيرة ذاتيا. (خوني وحساني: 2015: 43-44)

المحاولة الثانية: خلال الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقد في افريل 1983 بالجزائر، قامت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة EDIL بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها " كل مؤسسة تشغل اقل من 200 عامل وتحقق رقم أعمال اقل من 10 مليون دينار جزائري".

ويعد هذه المحاولة لم يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف أي جهة رسمية في الجزائر على الرغم من تنامي الاهتمام بهذا القطاع، أين تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 (بربيش، 2017، ص 65)

القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001: بعد تسعينيات القرن الماضي، شهدت الجزائر انفتاحا على العالم الخارجي من خلال انضمامها للمشروع الاورو متوسطي، وتوقيعها على ميثاق بولونيا العالمي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جوان سنة 2000

(Menna,2003,p07)، الشيء الذي استوجب على وزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة إيجاد تعريف محدد لهذا النوع من المؤسسات، فقدمت تعريفا اعتمدت فيه على تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996، وكان بذلك ميلاد القانون رقم 01-18 المؤرخ في 17 رمضان 1422هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تُعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها " مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 01 الى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموعة حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية" (المادة 04 من القانون 18/01: 2001: 05) . ويقصد بالاستقلالية كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المادة 04 من القانون 18/01، 2001، ص06)

ويمكن تفصيل حدود هذه المعايير وفقا لما جاء في القانون الجزائري كما يلي:

الجدول رقم (1): يوضح معايير تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للقانون

01-18 لسنة 2001.

| الصف / المعيار | عدد العمال | رقم الأعمال السنوي | مجموع الحصيلة السنوية |
|----------------|------------|----------------------------------|------------------------------------|
| مؤسسة مصغرة | 09-01 | اقل من 20 مليون دج | اقل من 10 مليون دج |
| مؤسسة صغيرة | 49-10 | اقل من 200 مليون دج | اقل من 100 مليون دج |
| مؤسسة متوسطة | 250-50 | ما بين 200 مليون دج - 2 مليار دج | ما بين 100 مليون دج - 500 مليون دج |

المصدر: المواد رقم 05-06-07، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (15 ديسمبر 2001)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77: 6

ما يلاحظ من الجدول أن التشريع الجزائري اعتمد كليا على تعريف الاتحاد الأوروبي لسنة 1996 فيما يتعلق بمعيار العمالة وكذلك المعايير المعتمدة في التعريف.

القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017: بعد أن شهدت الجزائر أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2015 وتفاقمها بفرض سياسة تقشفية، أصبح من الضروري وجود بدائل تصديرية بعيدا عن مجال المحروقات، مما جعل الحكومة تولي اهتماما بالغا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكثيف النسيج الصناعي الداخلي للبلاد فأقدمت السلطات الجزائرية على خطوتين مهمتين: الأولى مازالت قيد الدراسة وهي تعديل قانون النقد والقرض بحيث يتم استحداث مصادر تمويلية جديدة في الاقتصاد الجزائري مثل التمويل بالصيغ الإسلامية وشركات رأس المال المخاطر. أما الخطوة الثانية والتي تمت المصادقة عليها فعليا، وهي تعديل قانون 01-18، وفقا للمتغيرات المالية والاقتصادية الراهنة. ولذلك تم إصدار القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل 10 جانفي 2017، والمتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يهدف الى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم واليات إنشائها وإنمائها وضمان ديمومتها (الاستمرارية) وتشجيع المبتكرة منها، بالإضافة الى الرفع من تنافسيتها وقدرتها التصديرية، وكذلك ترقية المقاول والمناولة من خلال رفع معدل الاندماج الوطني (المادتين 1 و2 من القانون 17-02، 2017، ص 05). وهذا ما يعتبر تحسينا وتجديدا في قانون 2001 الذي كان هدفه فقط تعريف وتحديد تدابير مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم ترقيتها (المادة 01 من القانون 01-18، 2001، ص 05). وقد عدل المشرع الجزائري حدود رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (2): يوضح معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفقا

للقانون 17-02 لسنة 2017.

| مجموع الحصيلة السنوية | رقم الأعمال السنوي | عدد العمال | المعيار الصف |
|-------------------------------|--------------------------------|------------|-----------------|
| اقل من 20 مليون دج | اقل من 40 مليون دج | 09-01 | مؤسسة مصغرة |
| اقل من 200 مليون دج | اقل من 400 مليون دج | 49-10 | مؤسسة صغيرة |
| ما بين 200 مليون دج-1مليار دج | ما بين 400 مليون دج-4 مليار دج | 250-50 | مؤسسة متوسطة |

المصدر: المواد رقم 08-09-10 القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (11 جانفي 2017)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02 : 06

ومنه فقد عرف قانون 17-02 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: "مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 01 الى 250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج و/أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دج وتستوفي معيار الاستقلالية" (المادة 05 من القانون 17-02، 2017، ص05) الذي لم يختلف عما جاء به قانون سنة 2001 (شرط الاستقلالية) لقد تضمن قانون 17-02 في محتواه 40 مادة على عكس قانون 2001 الذي تضمن 28 مادة فقط، وهذا دليل على وجود مواد جديدة تم من خلالها أما معالجة ثغرات قانون 2001 الملغى، أو معالجة بعض المشاكل التي عرفتتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال فترة 16 سنة الفاصلة بين القانونين، وفيما يلي بعض التغييرات التي جاء بها قانون 17-02:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوك رأسمالها من طرف شركات الرأسمال الاستثماري في حدود 49% تستفيد من تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المادة 07 من القانون 17-02، 2017، ص06)؛

- تعطى الأولوية عند تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعاري رقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوي وذلك في حالة ما إذا صنفت المؤسسة في فئة معينة وفق معيار عدد العمال وفي فئة أخرى وفق رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة السنوي؛ (المادة 11 من القانون 17-02، 2017، ص06)

- في ظل إنماء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ في ظل القانون 17-02 هيئتان هما:

"الوكالة " وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص تضمن تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة وتحسين النوعية والجودة وترقية الابتكار، وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية لها) (المادتين 17 و18 من القانون 17-02، 2017، ص07) بالإضافة

الى تنفيذ سياسة الدولة في مجال تطوير المناولة وإعداد وتحيين دليل قانوني لها(المادتين 31 و33 من القانون 02-17، 2017، ص08)

- "المجلس الوطني للتشاور من اجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وهي هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل فضاءا للتشاور وتتكون من ممثلي القطاعات والهيئات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنظمات والجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة لهذه المؤسسات(المادة 24 من القانون 02-17، 2017، ص 07)، حيث يمكن لهذه الجمعيات الحصول على الدعم المالي للدولة، عند إنشائها هياكل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المادتين 27 و28 من القانون 02-17، 2017، ص08).
وبهذا يكون قانون 02-17 قد عالج وأوضح الكثير من النقاط التي كانت غامضة ومحل جدال ونقاش حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

المحور الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

إن الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته الجزائر ابتداءً من سنة 2000، دفعها الى إجراء تغييرات مهمة في هياكل الاقتصاد الوطني، فأعطت أهمية كبيرة لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال (نصر والعبيسي، 2013، ص 10)

- إنشاء صناديق ضمان القروض مثل FGAR (2002) و ANGEM (2004)؛
 - إنشاء المشاتل ومراكز التسهيل لترقية ومرافقة المشاريع المجدية (سنة 2003)؛
 - جلب ورصد التمويلات والقروض لهذه المؤسسات؛
 - تشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
 - توفير نظام للمعلومات الاقتصادية والإحصائية وتفعيله منذ سنة 2001.
- كل هذه التدابير وغيرها ساهمت وبشكل فعال في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وزيادة دوره التنموي.

1/تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر، فقد زاد عددها خلال عقد من الزمن ب 286747 مؤسسة، حيث بلغ عددها 26212 مؤسسة سنة 1994 ليتضاعف سنة 2004 ويصل الى 312959 مؤسسة، وهذا راجع إلى السياسة الائتمانية التوسعية التي انتهجها بنك الجزائر ابتداء من سنة 2001، حيث تم تخفيض معدلات الفائدة على القروض الموجهة لهذا القطاع حتى بلغت 05% إضافة الى صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة (Bouyacoub,2002,p26).

ويمكن ترجمة هذا التطور من خلال إحصائيات حول تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): يوضح التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

| السنوات طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | السداسي الأول 2016 |
|--|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-----------------------|
| مؤسسات خاصة | 618515 | 511856 | 550511 | 601583 | 656949 | 716895 | 780339 |
| مؤسسات الصناعة التقليدية | / | 146881 | 160764 | 175676 | 194562 | 217142 | 233298 |
| مؤسسات عمومية | 557 | 572 | 557 | 557 | 542 | 532 | 438 |
| المجموع الكلي | 619072 | 659309 | 711832 | 777816 | 852053 | 934569 | 1014075 |

المصدر: Ministère de l'industrie et des mines , Bulletin d'information statistique de la PME ,N⁰18(2010), N⁰20(2011), N⁰22(2012),N⁰23(2013),N⁰26(2014),N⁰28(2015),N⁰29(2016), ,www.mdipi.gov.dz.

حسب الجدول فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ارتفاع مستمر إلا أن أغلبها مؤسسات خاصة أو صناعات تقليدية على اعتبار أن الجزائر تقوم بعملية خوصصة المؤسسات العمومية. إن ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2015 بما يعادل 82516 مؤسسة أي بنسبة 9، 68% مقارنة بسنة 2014، وكذلك بلوغ المليون مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2016 أي ما يقارب 79506 مؤسسة كزيادة سنوية، يدل على حرص الدولة الجزائرية على تنمية هذا القطاع للخروج من أزمة انهيار أسعار النفط، وتنويع النسيج الصناعي، للرفع من قيمة الصادرات وخفض فاتورة الواردات.

2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتواجد في جميع فروع أنشطة الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تسيطر وبقوة على قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية خاصة المؤسسات الخاصة منها، وذلك لاحتوائها على أنشطة فرعية مثل التجارة والنقل والمواصلات، والتي يكون فيها الربح سريعاً ومضموناً إضافة إلى انخفاض المخاطر. كما تتوجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية إلى مجالي الزراعة والفلاحة والصيد البحري وقطاع الصناعات التحويلية، وهذا راجع إلى سياسة الدولة الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي.

ويعتبر قطاع المحروقات والطاقة والمناجم اضعف القطاعات من حيث توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة إليه، ويرجع ذلك إلى أنه قطاع حيوي للدولة الجزائرية

والاستثمار فيه يحتاج الى اموال طائلة، لذلك يبقى حكرا على المؤسسات الكبرى التابعة للدولة بشكل خاص، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4): يوضح تطور توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قطاعات

النشاط

خلال هذه الفترة 2010-2016.

| السنوات طبيعة المؤسسة | السنوات | | | | | | |
|--|--------------------------------|----------------------|------------------|------------------|------------------|------------------|------------------------|
| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | المدى الأول من 2016 |
| الزراعة الفلاحة والصيد البحري | مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية | 114 (*) 20,47% | 183 31,99% | 184 33,03% | 184 33,03% | 182 % 33,58 | 180 33,83% |
| | مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة | 3806 1,03% | 4006 1,02% | 4277 1,02% | 4616 1,00% | 5038 1,01% | 5625 1,05% |
| المحاجر المحروقات الطاقة والمناجم والخدمات المتصلة | عمومية | 12 2,15% | 12 2,10% | 11 1,97% | 11 1,97% | 9 1,66% | 8 1,50% |
| | خاصة | 1870 0,51% | 1956 0,50% | 2052 0,49% | 2259 0,49% | 2439 0,49% | 2639 0,49% |
| البناء والأشغال العمومية | عمومية | 43 7,72% | 41 7,17% | 40 7,18% | 42 7,54% | 50 9,23% | 38 7,14% |
| | خاصة | 129762 35,14% | 135752 34,65% | 142222 33,85% | 150910 32,85% | 159775 32,15% | 168557 31,34% |
| الصناعة التحويلية | عمومية | 179 32,14% | 169 29,55% | 171 30,70% | 170 30,52% | 151 27,86% | 161 30,26% |
| | خاصة | 61228 16,58% | 63890 16,31% | 67517 16,07% | 73037 15,90% | 78108 15,72% | 83701 15,56% |
| الخدمات | عمومية | 209 37,52% | 167 29,20% | 151 27,11% | 150 26,93% | 150 27,68% | 145 27,26% |
| | خاصة | 172653 46,75% | 186157 47,52% | 204049 48,57% | 228592 49,76% | 251629 50,63% | 277379 51,57% |

المصدر:

e l'industrie et des mines , Bulletin d'information statistique de la
PME ,N⁰18(2010), N⁰20(2011),N⁰22(2012),N⁰23(2013),N⁰26(2014),
N⁰28 (2015),N⁰29(2016),
www.mdipi.gov.dz.

(*) تمثل النسب المئوية في الجدول حصة القطاع من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب طبيعتها.

3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية: تظهر أهمية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدور الحيوي الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها:

3-1 المساهمة في الحد من مشكلة البطالة: ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

خلق فرص للعمل خاصة في القطاع الخاص وقطاع الصناعات التقليدية.

الجدول رقم (05): يوضح تطور مناصب الشغل الموفرة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | السداسي الأول من 2016 |
|---------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------------------------|
| اجمالي المناصب الموفرة | 1625686 | 1724197 | 1848117 | 2001892 | 2157232 | 2371020 | 2487914 |
| التطور السنوي | / | 6.05 | 7.19 | / | 7.76 | % 9.91 | % 11.16 |

المصدر: Ministère de l'industrie et des mines , Bulletin d'information statistique de la PME ,N⁰18(2010), N⁰20(2011),N⁰22(2012),N⁰23(2013),N⁰26(2014), N⁰28(2015),N⁰29(2016), ,www.mdipi.gov.dz.

من خلال الجدول هناك تطور سنوي بالزيادة في عدد المناصب للشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-1 المساهمة في تطوير الناتج الداخلي الخام: حيث تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تعبئة الادخار والاستثمار، وهو ما يساهم بدوره في تطوير الناتج الداخلي.

الجدول رقم (06): يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر حسب الطابع القانوني خلال الفترة (2010-2016) الوحدة: مليار دج

| السنوات | | الطابع القانوني | | | | |
|---------|---------|-----------------|---------|---------|---------|--------------|
| 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2010 | |
| القيمة | 827.53 | 923.34 | 793.38 | 893.24 | 1187.93 | القطاع العام |
| % | 15.02 | 15.23 | 12.01 | 11.70 | 13.9 | |
| القيمة | 4681.68 | 5137.46 | 5813.02 | 6741.19 | 7338.65 | القطاع الخاص |
| % | 84.98 | 84.77 | 87.99 | 88.3 | 86.1 | |

المصدر: Ministère de l'industrie et des mines Bulletin d'information statistique de la PME , N⁰18(2010), N⁰20(2011), N⁰22(2012),N⁰26(2014),N⁰28(2015), www.mdipi.org.dz

يتضح من خلال الجدول: المساهمة الكبيرة للقطاع الخاص بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، وذلك راجع إلى تزايد تعدادها السنوي.

3-3 المساهمة في خلق القيمة المضافة: تقاس القيمة المضافة من خلال السلع المباعة والسلع التي تم شراؤها لإنتاج هذه السلع المباعة، وحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم فإن قطاع التجارة والتوزيع هو أهم منتج للقيمة المضافة أين حقق سنة 2014 أكثر من 1870 مليار دج محتلا بذلك المرتبة الأولى منذ سنة 2009، ليأتي بعده قطاع الزراعة بما قيمته 1771 مليار دج سنة 2014، ثم يتنافس قطاعي البناء والاشغال العمومية والنقل والمواصلات محققين على التوالي 1562 مليار دج و1443 مليار دج سنة 2014، ليأتي نشاط صناعة الجلود في مؤخرة الأنشطة الاقتصادية المساهمة في القيمة المضافة بما لا يتجاوز 2.65 مليار دج سنة 2014، محافظا بذلك على المرتبة الأخيرة منذ سنة 2009 (Bulletin d'information statistique, 2015, 38).

3-4 المساهمة في تنمية الصادرات: تمثل المحروقات اهم الصادرات الجزائرية، حيث قدرت بنسبة 94.54% من القيمة الاجمالية للصادرات سنة 2015، وبذلك فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تمثل سوى 5.46% من إجمالي الصادرات وهو ما يعادل 2.06 مليار دولار أمريكي. إلا أن هذه الصادرات رغم قلتها فقد عرفت زيادة ملحوظة قدرت بحوالي 20% مقارنة بنسبة 2014.

أما فيما يخص أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات فتتكون أساسا من المنتجات نصف المصنعة والتي تمثل 4.48% من إجمالي الصادرات أي ما يعادل 1.69 مليار دولار، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0.62% أي 234 مليون دولار، تتبع بالمنتجات الخام بنسبة 0.28% أي ما يعادل 106 مليون دولار، وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية و سلع الاستهلاك غير الغذائية بنسب 0.05% و 0.03% على الترتيب (Bulletin d'information statistique, 2015, 49).

المحور الثالث: تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وإجراءات مواجهتها.

لقد جاء التحرير الاقتصادي الجزائري متأخرا نوعا ما، وكذلك سياسات الدعم المالي، مما أدى الى التأثير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة سلبية، ففي الوقت الذي تجاوز فيه عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر 2 مليون مؤسسة وفي المغرب والسعودية تجاوزت هي الأخرى عتبة 740 ألف مؤسسة سنة 2012، نجد الجزائر ورغم كل امكانياتها لم تتعدى 624 ألف مؤسسة (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، ص217).

1 المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تواجه المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية جملة من المشاكل أهمها:

1.1 إشكالية المحيط الإداري والبيروقراطية: ان الإدارة الجزائرية في طبيعتها تعاني من بطء شديد في تطبيق المراسيم، وتجهيز الملفات الإدارية وسرعة دراستها، مما أثر سلبا على انشاء وتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (سحنون وبونوة، 2006، ص423).

2.1 إشكالية العقار الصناعي: يمكن القول ان هناك عدم استغلال عقلائي ورشيد للمساحات بالإضافة الى ارتفاع أسعارها وطول مدة منحها او انعدامها وعدم ملاءمتها من حيث عدم توفرها على البنى التحتية الضرورية لإنشاء أي مؤسسة (رحموني، 2011، ص79).

3-1 إشكالية التمويل والائتمان: يمثل التمويل العائق الأول والأكبر في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على اعتبار عدم وجود بدائل تمويلية مكافئة للتمويل التقليدي وهو الائتمان، والذي أصبح بدوره عائقا كبيرا أمام إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:

- التكاليف المرتفعة للتمويل المصرفي من فوائد وضمانات قد لا تتوفر لدى المستثمرين الصغار.

- كثرة الإجراءات وطول مدة الرد سواء بالإيجاب أو السلب.

- شروط ومبادئ التمويل الكثيرة والتعجيزية أحيانا، مثل شرط أن يكون حجم الأموال الخاصة يساوي او يتجاوز 10 % أو 50 % حسب الحالات، إضافة إلى كفاءة صاحب المشروع، وأخطار تقلبات الأسواق على المنشأة، والجدوى الاقتصادية للمنشأة (سحنون وبونوة، 2006، ص 426).

4-1 مشكل النموين: ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني من مشكل التمويل بالمواد المستوردة، حيث ان عدم توفر المواد الأولية وقطع الغيار يؤدي الى الاستيراد وبالتالي ارتفاع التكاليف، بالإضافة الى تبعية السوق الوطني في مجال التجهيزات الصناعية الباهضة الثمن ما يؤثر على تكلفة المنتج، اما إذا استعمل الآلات القديمة والمستعملة فهذا يؤدي الى التأثير السلبي على المنتج كما ونوعا (رحموني، 2011، ص80).

إضافة الى هذه المشاكل نجد مشاكل ثقل العبء الضريبي والجمركي خاصة في ظل سياسة التقشف التي تشهدها البلاد، وكذلك نقص المعلومات الاقتصادية والتكوين المهني وضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وعدم حماية المنتج الوطني (رحموني، 2011، ص81).

2- معالجة معوقات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: يجب على الجزائر الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن تحذو حذوها للتغلب على المشكلات التي يواجهها القطاع، لذلك لا بد على الحكومة ان تعمل ضمن الإطار التالي (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2013، 233-242):

- تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق مثل نظام التسجيل الإلكتروني (عن بعد)، واستقرار ووضوح القوانين، وتحسين البنية التحتية.

- تخفيف الأعباء الضريبية، وتشجيع المؤسسات التكنولوجية والمبتكرة من خلال الإعفاء الضريبي او حتى تحديد ضريبة ثابتة دون الحاجة إلى التصريح بالأرباح والدخل. وهذا سيساعد الكثير من المؤسسات غير الرسمية في الاندماج ضمن الاقتصاد الرسمي.
- تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية، وتحديد نسبة من إجمالي العقود الحكومية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها لتبني تكنولوجيا المعلومات.
- تحفيز البنوك والمؤسسات التمويلية لمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الائتمان، عن طريق آليات السوق مثل تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التي تخصص نسبة معينة من قروضها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثلما هو معمول به في مصر.
- قيام البنوك بتقديم خدمات غير تمويلية لهذه المؤسسات مثل التدريب في مجال التخطيط الاستراتيجي وتحسين قدراتها التنافسية وتقديم خدمات استشارية، ما سوف يقلص نسبة القروض المشكوك فيها.
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة كالصيف الإسلامية والإيجار التمويلي وشركات رأس المال المخاطر وغيرها. وتفعيل الأسواق المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

ان حداثة نشأة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أدى الى عدم بلوغها المستوى المنشود، ولكن إصرار الحكومة الجزائرية على التخلص من اقتصاد الربيع، والخروج من أزمة انهيار أسعار النفط، جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات والتدابير القانونية والمالية للنهوض بهذا القطاع، آخرها كان إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017، الذي جاء فعلا لترقيتها والاستفادة من الفرص المتاحة أمامها، والتغلب على المشاكل التي واجهتها خلال الفترة السابقة من نقص المعلومات الإحصائية، وصعوبة الحصول على العقار والائتمان، وغيرها من الصعوبات، التي ساعدت في التقليل من نسبة مساهمتها في التنمية الاقتصادية خاصة من حيث زيادة الإنتاج وتنمية الصادرات، على اعتبار أن هذه المؤسسات تنشط بكثرة في مجال الخدمات والتجارة وفي قطاع البناء والأشغال العمومية الذي شهد استثمارا كبيرا انطلاقا من الطريق السيار شرق-غرب ووصولا إلى السعي نحو حل أزمة السكن، ويقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي. لكن هذا لا ينفي الدور التنموي الكبير الذي لعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة وخلق مناصب شغل. وعليه فإنه على السلطات الجزائرية تبني سياسة سليمة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل دراسة للتجارب الدولية الناجحة

في هذا المجال. وعلى ضوء ما سبق يمكن إعطاء الاقتراحات التالية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

- تعزيز الاقتصاد الوطني بقاعدة للبيانات والمعلومات المعتمدة على التطبيقات الحديثة؛
- تطوير الهياكل القاعدية والتحتية والأطر التشريعية والتنظيمية؛
- ترقية السوق العقاري، وخلق سوق مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- استحداث أساليب تمويلية حديثة وتفعيلها من خلال إعادة النظر بقانون النقد والقروض.

قائمة المراجع:

- بريش السعيد. (نوفمبر، 2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 12.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2013). www.amf.org.ae.

- خوني رايح. حساني رقية (2015). أساليب التمويل بالمشاركة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصادي الوضعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الطبعة الأولى. عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.

- رحموني أحمد. (2011). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري الطبعة الأولى. الجيزة: المكتبة المصرية.

- سحنون سمير، بونوة شعيب. (2006). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تطورها في الجزائر". الملتقى الدولي. لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف. يومي 17-18 أبريل.

- القانون 01-18. المؤرخ في 12 ديسمبر 2001. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (15 ديسمبر 2001). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

- القانون رقم 17-02. المؤرخ في 10 جانفي 2017. القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (11 جانفي 2017) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02.

- نصر ضو. العبيسي علي. (2013). "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". ملتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. يومي 05. 06 ماي.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

Boyacoub M.Farouk. (mars 2002).- financement de l'investissement et de la croissance. revue BADR, INFOS N°2.

MENNA M.K.(juillet - septembre 2003). chercheur au CREAD.- BNA finance, revue trimestrielle N° 5,

-Ministère de l'industrie et des mines. Bulletin d'information statistique de laPME .N°18(2010). N°20(2011) .N°22(2012) .N°23(2013). N°26(2014) .N°28(2015). N°29(2016). www.mdipi.gov.dz.